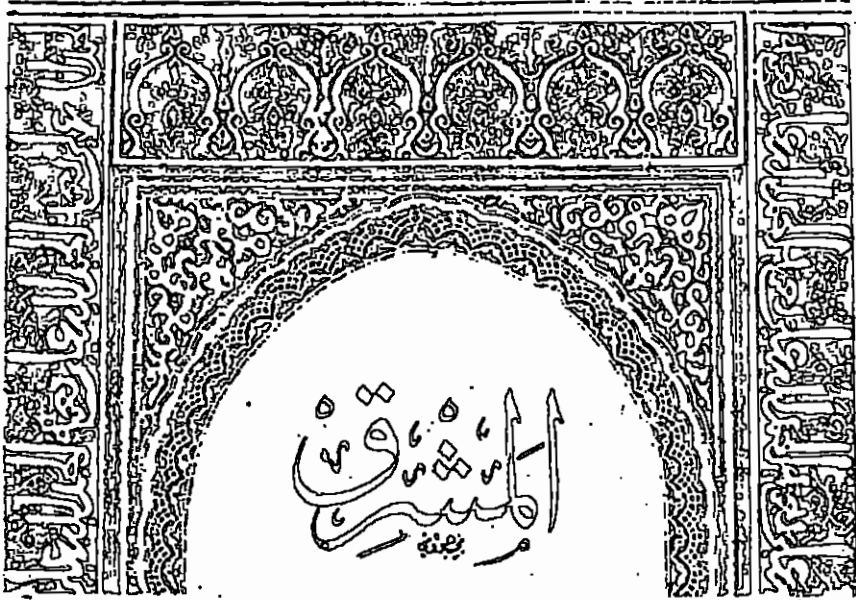




تدريج الثاني ١٩٣٥

في اتحاد الكنائس

للاب ازمند اودين ، احد كهنة رهبنة قلب يسوع الاقدس^١

١

رأي بعض الكهنة في هذه المسألة

بين مفكري عصرنا من عبّروا عن رغبتهم في اتحاد الكنائس التي تسمى ذاتها مسيحية ، وتدّعي كل واحدة منها انها كنيسة المسيح الحقيقية ؛ وقد ظهر لبعضهم ان السبل الى هذا الاتحاد يتمهد ، ان رضيت كل كنيسة بمحصر عقائدها في حدود قانون الايمان ؛ كما عتدّ آباء المجتمعين المأمّنين الاولين ، فيقولون ؛ ان اتحاد الكنائس لا يقتضي توافقها على جميع المعتقدات ، بل يكفي ان يعترف المؤمنون كلهم ببعض حقائق ذات اهمية كبرى في تعليم يسوع المسيح . فلا بأس اذا كان اختلاف آراء في الامور

(*) صحیح عبارته ، یعنی بشره ائس اسطغان فرحات اللباني .

الغير المتطقة بتلك المقائد الرئيسية ؛ كما يطمنا التاريخ ان الامر كان دائماً في الكنيسة مما لم يجل قط دون وحدتها في الثانية القرون الاولى فلماذا لا تكفي كنيسة الله ، في ايماننا هذه ، با كان يكفيها في قديم الزمان ؟ واذا بان أن هذا الاكتفاء هو السبيل الوحيد للوصول الى الاتحاد المبني ، أفلا يعد واجباً على كل كنيسة ؟ فان وحدة قطع المسيح لمي خير اعظم وأهم من المحافظة على قضايا لم يمتد لها كثير من النصارى القدماء ، مع انهم تركوا لنا من امثال الايمان الحي ما لا يفوقه اهل ما يذكر في سير القديسين .

فلو عولنا على حكمة اولئك لاستنتجنا من مبادئهم انه يجب على الحبر الروماني ان يبدل عن ادعائه بالمصمة من كل ضلال ، وبالرئاسة على الكنيسة برمتها . فانهم يقولون : ان هاتين القضيتين هما مما زادته الكنيسة الباطنة في المقائد الاولى ، وما تختلف فيه الكنيسة عنها عن باقي الكنائس . وكذلك يلزمنا ان نترك قضية انبثاق الروح القدس من الآب والابن ، بحيث يكون كل مؤمن حراً ان يعتقد في هذه المسألة بما يحسن في عينه ؛ ويحيى من بيان المقائد الكاثوليكية عقيدة الجبل بريم المذراء بلا دنس ؛ ولا يبقى على المؤمنين من واجب بالاقرار بوجود المطهر وبالدينونة الخاصة .

٢

تقديم مذهب اولئك الكتاب

علينا أولاً ان ندح رغائب اولئك الذين يبدو منهم هذا الاعتناء الخزيل بتجديد وحدة الكنيسة . ونوافقهم على ما يقولون من ان هذا التجديد هو امر حسن جداً ، يستحق اهتمام جميع المؤمنين بان يبذلوا كل ما في وسعهم لانجازه . وهذا ليس فقط بالنظر الى عظم المنافع التي تحصل للمسيحيين من انضمامهم كلهم الى جماعة واحدة ، ومن زوال الانشقاقات المشؤومة التي خربت حظيرة المسيح ، بل لاعتقادنا ايضاً ان الذين يعيشون خارجاً عن الكنيسة الحقيقية يسوا في طريق الخلاص الابدي ، وان كان ممكناً ان يخلص بعضهم من ذوي

النِّية المستقيمة ، اي بحيث لا ينسب ضلالهم الى سر . ارادتهم .
ويازمنا ايضاً ان نتبي على غيرة بهض الكتيسة المذكورين ، لبهم روح
المحبة والاخاء . بين اعضاء الكنائس المختلفة ، ولاجتهادهم في ترومية رؤساء
الكنائس بالاعراض عن الكبرياء المقوتة ، التي هم يحقون بقولهم عنها انها
كانت مبدأ كل انشقاق ، كما هي اصل كل شر .

بقي علينا الآن ان نفحص الطريقة التي يقترحونها ، ويحضون على اتخاذها
دستوراً للبلوغ الى الاتحاد المتين .

اولاً : هل يجوز للحبر الوماني ان يرضى بالاعتدال عن الرئاسة العامة ،
وبالتقول الى مرتبة الاساقفة ؟

اننا نجيب بلا ريب : انه لا يجوز ذلك البتة . لاننا نعتقد ان هذه
الرئاسة وضما يسوع المسيح نفسه ، حينما قلدها بطرس ، ويريد ايضاً ان تدوم
الى منتهى الاجيال ، وان يرثها كل من يخلف بطرس خليفة شرعية . فبناء
على ذلك نقول : ان الحبر الوماني يترأس كنيسة الله ، لا بقرة ترتيب بشري
يستطيع الناس النفاء ، بل بارادة المسيح نفسه . فكيف يسوغ له ان يذل
عن مقامه السامي ، دون ان يخالف مشيئة الله مخالفة واضحة يذنب بها ذنباً
عظيماً ، ومحجاً بذلك على الكنيسة اسوأ عاقبة ، لان الرئاسة البطرسيّة
ضرورية لصيانة وحدة الكنيسة . كما ان ذلك يلزم الحكومة ، في كل
دولة ، لحفظ الجماعة المدنية .

فنتج من ذلك أنه ما من اتحاد ممكن بين الذين يصرون على انكار
سلطة البابا والكاثوليك الحاضرين لما . لانهم يحسبونها من عقائد ايمانهم التي لا
يجوز الارتياح فيها ، ولا التناضي عنها ، ويظهر من ذلك ايضاً غلط من يشمون
الاحبار الومانيين بتسامخ وطمع في الرئاسة ، كأن طمعهم هذا الذمير حلوم
على الادعاء بالولاية العامة ، وصار علة الاتصال بين الكنيسة الغربية والكنيسة
الشرقية ، التي أبي اياها الاعتراف بتلك الولاية الوهمية والمنتلة . فكل من
يصدق هذه الشكايات يظهر بذلك أنه لم يدرك شيئاً من البراهين القاطعة ،
التي يثبت بها اللاهوتيون لزوم الرئاسة البطرسيّة في الكنيسة ودوامها في

الكرسي الروماني دون سواه .

فباطل إذا ما توهمه بعضهم من إمكان اتحاد الكنائس ، يوم تفضي كل كنيسة بقائدها الخاصة ، فتكتفي بالحقائق الجوهرية التي يجمع عليها المؤمنون بأسرهم . فضلاً عن ذلك ، نوقن ان الطريقة التي تصورهما هؤلاء ليست سوى خيال لن يتحقق في عالم الموجودات . فانهم يزعمون ان عقائد الايمان ليست كلها جوهرية على حد سوى . بل يسوغ للكنيسة التخلي عن بعضها تسهيلاً لارتداد من يستصعبون الاعتراف به ، وليس هذا بزعم جديد ، فان الشيع البروتستانتية جرّبت مراراً ازالة اختلافها بتحديد قضايا جوهرية يجب الايمان بها على الجميع . واما الباقي فيكون كل فرد حراً في قبوله او رفضه . ألا ان الاختبار قد ابان بطلان تلك الوسيلة ، لان الفرق المظنون به بين القضايا الضرورية وغيرها ، من له ان يمينه ، ويحدده بحكم يمتدّ في الجميع بصحته ؟ فمن انت اياها الانسان ، كائناً من كنت ، تسمّى في الوحي الالهي ، فتنادي بوجوب المحافظة على جزئه منه ، وتميّز للبشر . عدم المبالاة بالجزء الآخر ؟ ؟ أليست سلطته تعالى مساوية لذاتها في كل القضايا التي حسن لديه ، عز وجل ، ان يوحى بها لنا ؟ فان قلنا : ان بعضها يجوز الارتياح فيه ، فعلى م نبي وجوب الايمان بالباقي الآخر ؟

٣

رد اعتراض

ربّ معترض يقول : نعم ان السلطة الالهية تساوي ذاتها لا محالة ، اذا اعتُبرت في ماهيتها . غير ان الحقائق الموحاة لا تظهر كلها ككتوات في الكتاب او التقليد ، بوضوح متساو . فلا بأس ، والحالة هذه ، في تمييزنا بين القضايا التي يجب الايمان بها على كل مسيحي ، لكون الوحي يتناولها جلياً ، وقضايا آخر تختلف الآراء بها ، ما دام لم يجمع العلماء على ان الله اوحى بها ، وبالتالي ليس الاعتقاد بها واجباً . فعلى الكنيسة ان تقر بهذه الحال ، فتمنح ابناءها حرية واسعة نحو تلك القضايا . وهكذا ترجع الى ما كانت عليه في قرونها

الاربعة الاولى ، أسرة بنيتها باعتقاد كل ما يتضمن قانون الايمان ، ومعرفة بحريتهم نحو باقي القضايا ، حتى تلك التي أقدمت على تحديدها بعد القرون الاولى .
 فنجيب : ان الكنيسة لم تحرم قط المؤمنين حرية الآراء في الامور التي لم يُثبت كونها من الحقائق الموحاة ، او مما يرتبط بهذه الحقائق . ومن هذا الباب ما نشاهده في ايماننا هذه من جدال اللاهوتيين في ماهية التقدير الالهي ، وتأثير الله في ارادة الانسان ، وقوة الاسرار الالهية على منح النعمة لمن يتناولها ، الى غير ذلك من المسائل التي يُبحث فيها بتمام الحرية بين اللاهوتيين .

الا ان هذا البحث نزهة ، واستقصاء العلماء عن الامور الالهية ، قد يؤدى الى اكتشاف ادلة تبين ان بعض القضايا لا شك في كونها من الحقائق الموحاة ، او مرتبطة بها ارتباطاً ضرورياً . فلا يجوز اذذاك انكار تلك القضايا ، او الارتياح فيها . ويحدث ايضا ان الكنيسة ترى ان تحديد بعض القضايا لازم لتكميل وحدة الايمان بين المسيحيين ، ولصيانة ايمانهم بحقائق اخرى ، لا يبعد ان يرتابوا فيها ، اذا ابيع لهم الشك فيها . لذلك تعزم الكنيسة على تحديد امور كانت من مواضيع الجدل ، كمدم جواز تكرار العهد الذي اعطاه للمراطقة ، وكون الاسرار المقدسة سبعة ، وكون القداس ذبيحة حقيقية ، وكون الجبل بالعدراء والدة الله بلا دنس الخطيئة الاصلية ، وعصتها الدائمة من كل خطيئة ، ولو عرضية .

فوالحالة هذه ، هل تستطيع الكنيسة ان تريل ما فعلته ، وتمنع ابناءها ثانية حرية الاعتقاد بتلك القضايا المحددة ، او انكارها كيفما شاؤوا ؟ كلا . لان الكنيسة لو فعلت ذلك لاقترت بان تحديداتها ليست معصومة من كل غلط ، ولا تنفي كل ارتياح عن الامور المحددة . وهذا الاقرار يخالف ارادة منشى الكنيسة ، كل المخالفة ، لانه يسلبها ما زينها الله به من الامتيازات الشريفة ، فان عصمة الكنيسة في تعليمها ، ووجوب الاذعان التام لاحكامها ، هما من الحقائق الموحاة ، التي لم يجوز ، ولن يجوز ابداً الشك فيها . وبالتالي لا يمكن ان تحدد الكنيسة قضية ما اية كانت ، الا وتصير عقيدة ، يجب الايمان بها ، ومهما كان من حرية الآراء في تلك القضية ، قبل تجديدها ، يلزمنا ان

تقول : ان التحديد عنه ازال تلك الحرية . واذن فيستنع ان يُطالما المؤمنون ثانية . وهذا ما يؤدي بنا الى انكار كون الكنيسة تقدر على استرجاع تحديداتها ، وحل المؤمنين من التزام الايمان بما حددته . واذن فأتضح ان ليس في وسعنا استصواب الطريق الذي نوصى به الكنيسة المار ذكرهم للباوغ الى اتحاد الكنائس .

٤

ما هو السبيل النافع الى الاتحاد ؟

واذن فكيف نستطيع ان نسمى سبباً فملاً مشراً في سبيل اتحاد الكنائس ؟ ان الاسلوب الحسن والمفيد للباوغ هذه الطابة لا يمكن ان يختلف جوهرياً عما يجري لحل نزاع بين شخصين بدعي كل منهما بحق ما ؛ فن رام ان يفصل بينهما ماذا يفعل يا ترى ؟ ألا يبحث بين سالف الاحوال والحوادث عما يبنى عليه حق احد المتنازعين ؟ واذا وجد ما يكفي لاثبات دعوى احدهما ضد الآخر ، هل يبقى من نزاع بينهما ؟ او هل يسوغ لهما الا الاقرار بالحق والمصالحة ؟

هكذا نرى كنائس مختلفة تدعي كل منها بكونها كنيسة المسيح الحقيقية ، فكيف ينتهي بينها النزاع ؟ أبغير البحث عما سبق انفصالها من الحوادث ، وما احدثه من الملل البعيدة والقريبة ؟ ولعمري ان ذلك لا يتم الا بدراسة التاريخ باخلاص نية ، خلواً من روح المجاهاة والتعصب ، الذي كثيراً ما يشوب الكتب التاريخية التي ألّفها المراطقة ، وما أغرب ما بلغوا اليه احياناً من الجسارة والفتنة في تشويه الحوادث واختلاق الروايات الكاذبة ، ههنا تحويل التاريخ الى عام عن بدعهم . غير ان التاريخ المدروس ، رغبة في الاطلاع على الحق ، يطمنا كيف انشأ المسيح كنيسته ، وما هي الملامات التي شاء ان يعيها بها ، واين كان مركزها ، ومن كان رؤساؤها الشرعيون . ثم كيف اقتصرت عنها جماعات كانت سابقاً من اجزائها ، فاضحت بانفصالها عنه شيئاً ، اي كنائس كاذبة ؛ ولعمري ان التأمل في المعلومات التاريخية ، بنية مستقيمة سليمة ، يؤدي الى هذه النتيجة في هذا المقال : اي انه توجد كنيسة واحدة ، لها دون غيرها

حق الادعاء بانها كنيسة المسيح الحقيقية ، والىها يجب ان يرجع كل من انفصل عنها لاي سبب كان .

وكما قيل بصواب ان الكنيسة لا تخشى شيئاً من قبل الاكتشافات الطمية ، بل تتوقع منها تأييداً لتعليمها ؛ كذلك يجوز القول عن الدروس التاريخية ، انه لا يمكن ان ينجم عنها خطر للكنيسة الحقيقية ، لا بل ان تلك الدروس تفيدنا افادة عظمية ، وتؤكد صحة البراهين على صحتها .

ثم اننا نريد كلمة ، اجابة لمن يظهر له منهجنا هذا مفرطاً في التساوة ؛ كأن التساؤل نحو الخصوم هو أليق بكنيسة الله ، فلماذا لا نتخذ حذو من قام شجار بينه وبين صاحب له ، فترك لصاحبه شيئاً من حقه ، مع وفرة جلالة ، وذلك لينهي الخصام بطريق الولاء ، فهل احد من هذا السلوك ؟ غير ان المساواة والتساؤل يحسمان حيث لا يكون لهما سوى عاقبة خسارة زمنية ، لا بأس بالتضحية بها ، ولقد اعطت الكنيسة الرومانية امثالاً شتى في هذا التساؤل . فكم من مرة تمحلت عن حقوقها الزمنية للملك اقتصرها اياماً ؟ ولكن جاشا ان يكون التساؤل حيث تكون الخسارة خسارة العقائد الدينية ، والتعاليم المقدسة ، لانها وديمة وكل الله كنيسته مجراستها . فلورضيت الكنيسة نفسها بترك شيء منها ، لكانت خائفة منشأ الالهي ، ولاهلكت نفسها باطراح مهمتها .

لفي هذه الملاحظات ما يكفي لاثبات قضيتنا هذه اي : ان اتحاد الكنائس لا يمكن ان يسمى اليه سماً نافعاً ، ما لم يكن الحق اساساً لكل مفاوضة به ، وما لم يستمد من التاريخ النور الذي يزيل اختلاف الآراء . وتناقض الادعاءات . لانه يظهر ما هي الكنيسة التي وضعا يسوع المسيح ، وبإمر جميع الناس بالانضمام اليها ، للحصول على السعادة الابدية .